الرأي العام الأمريكي والسياسة الخارجية الأمريكية: دراسة نظرية.

محمد إبراهيم الحلوه*

* حصل على دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية عام ١٩٨١ م من جامعة كاليفورنيا ـ سانتا باربارا .
أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية ـ جامعة الملك سعود ، الرياض .

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الرأي العام الأمريكي على السياسة الخارجية الأمريكية. وتتناول الموضوع من خلال منظورين : الأول تاريخي والثاني تحليلي.

فالمنظور التاريخي استخدم لتقصي مراحل تأثير الرأي العام الأمريكي على السياسة الخارجية الأمريكية وطبيعة هذا التأثير في مراحل تاريخية مختلفة. أما المنظور التحليلي فقد استخدم لفحص قوة وفاعلية الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية المعاصرة، ومصادر وقنوات هذه القوة وأهمية كل مصدر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

وتلقي الدراسة الضوء على الدور المميّز للنخبة أو الصفوة في المجتمع الأمريكي كمصدر للرأي العام، وأثر ذلك على صفة «العمومية» للرأي العام الأمريكي، وعلى جدوى الاعتماد عليه كقوة محايدة يمكن تسخيرها لخدمة القضايا العربية.

مقـدمـة

في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية يحتل الرأي العام دوراً هاماً في صناعة القرار السياسي. وهو كغيره من المحاور السياسية يختلف تأثيره من مكان لآخر ومن قضية لأخرى. بيد أن تأثيره موجود وفعّال سواء تجسّد هذا التأثير بشكل مباشر عن طريق الاقتراع العام أو بشكل غير مباشر عن طريق الأحزاب السياسية، والوسائل الإعلامية، والمجالس النيابية.

وإذا كان هناك إجماع بين أساتذة علم السياسة والاجتماع على أهمية ودور الرأي العام في دول المنظومة الدولية فإن مثل هذا الإجماع لا يوجد حول تحديد طبيعة وماهيّة الرأي العام. فالذي يبدو لنا لأول وهلة أن الرأي العام هو رأي عامة المواطنين غير الرسميين والذي ترى الحكومة أن من الحكمة احترامه وأخذه بعين الاعتبار. لكن في حقيقة الأمر تبلور الرأي العام في بعض الدول ومنها أمريكا وانحصر برأي النخبة أو الصفوة في المجتمع مما قلل من دوره كمؤثر مستقل في توجيه السياسة الأمريكية بصفة عامة والخارجية منها بصفة خاصة (Hughes, 1978).

ما هّية الرأي العام

إن أية دراسة علمية لظاهرة سياسية تتطلب تقصّي تلك الظاهرة للتعرف على سماتها وأبعادها وذلك من خلال معرفة مكوّناتها. وهذه المكونات عادة تستخلص من رصد المفهوم العام للفكرة وتعريفاتها المختلفة.

يعرف «معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية» الرأي العام بأنه «وجهات النظر والشعور السائد بين جمهور معيّن في وقت معيّن إزاء موقف أو مشكلة من المشكلات» (بدوي، ١٩٧٨ : ٣٣٨). ويعرف قاموس «ويبستر» الرأي العام بأنه «الرأي المشترك خصوصا عندما يظهر على أنه رأي العامة من الناس» (Webster, 1976: 1836). أما «كي» فيرى أن الرأي العام هو «الرأي الذي يحتفظ به الأشخاص الذين لا يشغلون منصبا عاما في الدولة والذي ترى الحكومة أنه من الحكمة اعتباره» (Key, 1961: 14). في حين يقدم «كوهين» تعريفا مختلفا ومحددا للرأي العام حيث يرى أنه «القوة السياسية التي لها تأثير على السياسة الخارجية إلى المدى الذي يجعل صنّاع السياسة الخارجية في الدولة يدركون أن في البيئة الخارجية لصنع القرار بعض المشجعات أو المحبطات التي ستسهل أو تحول دون السلوك المرغوب فيه في في السياسة الخارجية» (cohen, 1973: 26). وحيث أنه لا يوجد تعريف محدد للرأي العام يمكن الأخذ به كمرتكز للتحليل فإن المسلك الآخر هو معرفة ماهّية الرأي العام، وذلك من خلال تحـ أبعاده الرئيسية، والتي يمكن حصرها بالأبعاد التالية :

١ ـ الرأي العام هو الرأي المحلي، والذي يوجد خارج الإطار الحكومي في عملية صناعة القرار السياسي.

٢ ـ الرأي العام هو رأي المواطنين الذين لا يشغلون مناصب عامة في الدولة، سواء كانوا مواطنين عاديين أو نخبة.
٣ ـ الرأي العام هو رأي المواطنين ذوى الاهتمام بالحياة العامة Attentive Public Opinion. لذا لا يشمل الرأي العام المقصود في هذه الدراسة رأي المواطنين غير المهتمين بالحياة العامة والذي يعرف بالرأي العام الغائب Absent Public Opinion (Ebenstein, 1975: 190).
٤ ـ الرأي العام حينما يوجد لا يرتبط بنمط معين في عملية التأثير على القرار السياسي.
٥ ـ الرأي العام ليس برأي حزب ما أو جماعة معينة وإنما هو رأي مجموعة أوسع من ذلك قد تشمل جميع الأحزاب والجماعات.

تطور الرأي العام الأمريكي

من المهام الشائكة التي يواجهها الباحث في السياسات الأمريكية، صعوبة تحديد طبيعة التفاعل بين الرأي العام الأمريكي والسياسة الخارجية الأمريكية، خلال المراحل التاريخية المختلفة، التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية. ويرجع ذلك إلى أن الاهتمام في رصد التفاعل بين الرأي العام والرأي الحكومي في المجتمع الأمريكي يعتبر ظاهرة حديثة. فأول اهتمام منتظم في معرفة تأثير الرأي العام الأمريكي على السياسات الأمريكية بدأ مع ظهور استبيان «غالوب» عام ١٩٣٥ م (Gallup, 1976: V). أما الدراسات الخاصة بتأثير الرأي العام الأمريكي على السياسة الخارجية الأمريكية فهي لم تظهر بشكل جاد وملموس إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حينما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية إحدى القوى «الأعظم» في المجتمع الدولي. وتعتبر دراسة «جابريل ألموند» عن «الشعب الأمريكي والسياسة الخارجية الأمريكية» ودراسة «بيرنارد كوهين» عن «تأثير العامة على السياسة الخارجية» من الدراسات الرائدة في هذا المجال.

ورغم انعدام الأدوات التحليلية اللّازمة لمعرفة طبيعة التفاعل بين رأي العامة والرأي الحكومي في مجال السياسة الخارجية الأمريكية خصوصا في المراحل الأولى من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، فإن مطلب التحليل يفرض علينا ـ مجرد افتراض ـ التمييز بين ثلاث مراحل تاريخية في مجال دراسة التفاعل بين الرأي العام الأمريكي والسياسة الخارجية الأمريكية.

المرحلة الأولى (المرحلة الإقليمية : ١٧٧٨ ـ ١٩١٤ م)

وفي هذه المرحلة انحصرت اهتمامات كل من الشعب والحكومة الأمريكية بالقارة الأمريكية (شمالا وجنوبا) وبعيداً كل البعد عن العالم القديم. لقد كان اهتمام كل من الحكومة الأمريكية والشعب الأمريكي منصباً على ما يحدث في الداخل من أحداث تمسّ المواطن الأمريكي مباشرة. خلال تلك الفترة كان كل من الحكومة الأمريكية والمواطن الأمريكي مهتما أولاً وقبل كل شيء في حماية الدولة الأمريكية من أي غزو خارجي، أو تفكك داخلي، ومركزاً على بناء حضارة صناعية عظيمة ومميّزة.

وخلال تلك الفترة ربط المجتمع الأمريكي بين أمن الدولة الأمريكية وأمن القارة الأمريكية. وانطلاقا من هذا المفهوم أعلن الرئيس الأمريكي «جيمس مونرو» في ديسمبر ١٨٢٣ م مبدأه المتضمن رفض أي شكل من أشكال التدخل الأوروبي في شؤون دول أمريكا الجنوبية المستقلة واعتبار ذلك التدخل، متى ما حدث، ضدّ سلامة وأمن الولايات المتحدة الأمريكية (Deconde, 1971: 140). بعبارة أخرى اعتبر مبدأ «مونرو» أمريكا الجنوبية منطقة نفوذ أمريكي. ولقد تداخلت أربعة عوامل أساسية في جعل السياسة الإقليمية نهجاً صحيحاً ومرغوباً فيه من قبل كل من المواطن والحكومة الأمريكية.

أول هذه العوامل موقف وسائل الإعلام الجماهيرية، حيث لم تأخذ هذه الوسائل المبادرة، ولم تتمكن من القيام بدور يذكر لدفع الرأي العام الأمريكي للاهتمام في شؤون العالم القديم. فالأخبار الصحفية عن الأحداث الخارجية ركزت على الأحداث الدراماتيكية، مثل الاغتيالات السياسية للزعماء، والفضائح السياسية، وأحداث الشغب المتطرفة. وهذه الأحداث كانت تقدم على أنها أحداث خارجية ليست ذات أهمية للمواطن الأمريكي. أما الجامعات فلقد حذت حذو الصحافة في العزلة عن العالم القديم، حيث لم تتضمن مناهجها الدراسية أية مواد عن الدول الأخرى والشؤون الخارجية، وركزت معظم مواد المنهج ـ إن لم يكن كلها ـ على دراسة المجتمع القومي الأمريكي في كافة جوانبه.

والعامل الثاني الذي أسهم في ترسيخ السياسة الإقليمية لدى الرأي العام والحكومة الأمريكية تجسد في التجربة التاريخية التي مّرت بها الولايات المتحدة الأمريكية في مسيرتها الحضارية. لقد أصبحت الولايات المتحدة «قوة عظمى» بدون اعتماد يذكر على أية قوة خارجية. وبنت قوتها من إمكانياتها الذاتية، حيث لم تلجأ للاستعمار أو الامبريالية كوسيلة لبناء القوة القومية في مراحلها الأولى. ولم تمارس ما مارسته الدول الأوروبية من سياسات استعمارية لتحقيق النفوذ السياسي الإقليمي والدولي. لقد بنت أمريكا قوتها وحضارتها بذاتها، ومن مقوماتها الذاتية بعيدا عن أية سياسة استعمارية أو امبريالية (Deconde, 1971: 552).

أما العامل الثالث وراء تبني الرأي العام والحكومة الأمريكية للسياسة الإقليمية فيتمثل في موقع أمريكا الجغرافي بين المحيطين العظيمين. لقد عملت هذه المحيطات العظيمة كمناطق عازلة بين أمريكا ومناطق التوتر والنزاعات في العالم القديم. كما عملت كعوائق أمام أي غزو أو تهديد خارجي للأراضي الأمريكية. ولقد استمر هذا التأثير الجغرافي على السياسة الخارجية الأمريكية حتى الحرب العالمية الثانية. ففي سبتمبر ١٩٣٩ م، وبعد أيام من اندلاع الحرب العالمية الثانية حذر الجنرال الأمريكي «ليندبيرج» الشعب الأمريكي من التورط في هذه الحرب قائلا: «إن الولايات المتحدة سوف لن تحصل على عائد يذكر في دخولها حربا أوروبية أخرى. يجب أن لا نُخدع بالدعاية الخارجية القائلة بأن حدود أمريكا تنتهي بأوروبا. إن المرء لا يحتاج لأكثر من لمحة إلى الخارطة ليرى أين حدودنا الحقيقية. ماذا نحن ننشد أكثر من المحيط الهادي في الشرق والمحيط الباسفيكي في الغرب؟ إن حدودنا الطبيعية تغنينا عن أي تحالف أو تورط خارجي» (Padover, 1981: 11-12).

والعامل الأخير الذي ساهم في سيطرة مفهوم الإقليمية في المجتمع الأمريكي هو «مصلحة الأمة». حتى الهجوم الياباني على «بيرل هاربر» عام ١٩٤١م كان معظم الشعب الأمريكي يعتقد أنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة التورط في حروب في العالم القديم (Spanier, 1979: 17-18). لقد رفض الرأي العام الأمريكي مقولة أن ما يحدث في الخارج له أثر على أمن الولايات المتحدة. إذا هدد «هتلر» أمن واستقلال جيرانه في أوروبا فهذه قضية أومشكلة أوروبية وليست أمريكية. وإذا احتلت اليابان أرضاً آسيوية فدع الآسيويين يهتمون بهذه القضية.

كل هذه العوامل السابقة عملت مجتمعة على خلق قناعة لدى كل من الحكومة الأمريكية والشعب الأمريكي، بأن أحسن نهج يمكن أن يتخذ في مجال السياسة الخارجية هو نهج العزلة النسبية عن العالم القديم.

المرحلة الثانية (المرحلة الانتقالية : ١٩١٤ ـ ١٩٤٧م)

تعتبر الفترة الواقعة ما بين فبراير ١٩١٧ م، حينما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على ألمانيا، ومايو ١٩٤٧م، حينما وافق الكونجرس الأمريكي على مبدأ «ترومان» مرحلة انتقالية في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية. لقد كانت هذه الفترة مرحلة الانتقال من السياسة الإقليمية إلى سياسة التدخل النشط في الشؤون العالمية.

إن عملية التجديد في مرحلة من مراحل تطورها وهي المرحلة الانتقالية تتسم عادة بصراع حاد بين القيم والمفاهيم التقليدية والقيم والمفاهيم الجديدة، أوبين النظرة والمواقف المحافظة والنظرة والمواقف العصرية (Lerner, 1958: 43). والمجتمع الأمريكي ليس استثناء من هذه الظاهرة. لقد اتسمت المرحلة الانتقالية في السياسة الخارجية الأمريكية بصراع ملحوظ بين النهج التقليدي والنهج الجديد. فخلال المرحلة الانتقالية انقسم المجتمع الأمريكي في نظرته ومفهومه تجاه السياسة الخارجية (Deconde, 1971: 482). فالحكومة تخلّت عن نهجها التقليدي الإقليمي وأخذت بمفهوم جديد يتضمن تعاونا أكثر مع العالم القديم، ومشاركة كاملة في التنظيمات الدولية الجديدة. أما الرأي العام فقد استمر في نهجه التقليدي الإقليمي.

لقد رأت الحكومة الأمريكية أنه من مصلحة الولايات المتحدة أن يكون لها دور في الشؤون الدولية، حيث أن مثل هذا الدور سيقوّي الفرصة لاستمرار السلام في المجتمع الدولي، والذي تشكل الولايات المتحدة إحدى وحداته الأساسية. أما الرأي العام الأمريكي فقد رفض هذا المفهوم، واعتبر أن تورط الولايات المتحدة في الشؤون الدولية ضد مصلحة الأمة الأمريكية :(Deconde, 1971, 479). لا شك أن الولايات المتحدة شاركت في الحرب العالمية الأولى، وأن الكونجرس الأمريكي أقر هذه المشاركة. لكن هذا مؤشر غير كاف لتخلي الرأي العام الأمريكي عن سياسة العزلة ومفهوم الإقليمية. فحينما قررت الولايات المتحدة نهائيا الدخول في الحرب عام ١٩١٧ م لم تكن هناك قناعة

لدى الشعب الأمريكي بأن الولايات المتحدة لها مصلحة استراتيجية في أوروبا تدفعها لدخول هذه الحرب. على خلاف ذلك كان الشعور السائد هو أن دخول الولايات المتحدة للحرب تم من أجل التوازن الأوروبي (Kennan, 1951: 66) ، وحالما تنتهي الحرب يجب أن تعود القوات الأمريكية إلى ديارها وينسى كل شيء.

إن أوضح مثال لاستمرارية تمسك الشعب الأمريكي بسياسة الإقليمية خلال فترة ما بين الحربين رفضه القوى ممثلا بالكونجرس التصديق على اقتراح «ولسن» المتضمن مشاركة الولايات المتحدة الكاملة في عصبة الأمم. لذا فإن مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الأولى ، وكذلك مشاركتها في الحرب العالمية الثانية أملتها ظروف طارئة ، ولا تعكس اتجاها تدخليا راسخا للشعب الأمريكي في شؤون العالم القديم. وكما يرى «هولستي» موقف أو مواقف محدودة تجاه أحداث معينة لا تكفي لتحديد الاتجاه العام في المجال الخارجي (Holsti, 1972: 102) .

المرحلة الثالثة (المرحلة العالمية : ١٩٤٧ م - ٠٠٠)

لقد كان عام **١٩٤٧** م بداية لثورة في السياسة الخارجية الأمريكية. وهذه الثورة استأصلت ما بقى من سياسة الإقليمية وأرست أسس سياسة خارجية أمريكية امبريالية تتضمن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤون العالم القديم والجديد ، لحماية مصالحها القومية (Magdoff, 1969: 7-8). ولقد كانت هناك ثلاثة أسباب رئيسية وراء هذا التغيّر الجذري في السياسة الخارجية الأمريكية :

١ - ظهرت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية كإحدى القوتين الأعظم في المجتمع الدولي (روسيا وأمريكا) ، وهاتان القوتان متعاديتان من حيث الايديولوجية ، ومختلفتان من حيث المصالح ، ومتقاربتان من حيث الإمكانيات.
٢ - ان التقدم التكنولوجي ، خصوصا في الأسلحة الحربية ، قد قلّل من فعالية المحيطات العظيمة كعوائق أمنية للأراضي الأمريكية. كما أن هذا التقدم زاد عملية الاتصال الثقافي والاجتماعي بين الشعب الأمريكي والشعوب الأخرى.
٣ - ان الشركات الأمريكية غير القومية (متعددة الجنسية) ربطت اقتصاد الولايات المتحدة باقتصاديات دول مختلفة. ومنذ الحرب العالمية الثانية أصبح الاقتصاد الأمريكي يعتمد كثيرا على الدول الأخرى ، إما كأسواق للمنتجات الأمريكية أو كمصدر لبعض المواد الاستراتيجية مثل البترول (Gilpin, 1975: 11) .

أما موقف الرأي العام الأمريكي تجاه النهج الجديد فقد كان موافقة ضمنية مصحوبة بالحذر. فلم يكن الرأي العام الأمريكي متحمسا للنهج الجديد ، والذي يعني تورطا أمريكيا أكثر في المشاكل والشؤون الدولية. لكنه أيضا لم يكن معارضا نشطا لهذا النهج (Spanier, 1974: X) . ولقد ساهمت عدة عوامل في تكوين هذا الموقف الغامض للرأي العام الأمريكي.

كما لا حظ «ألموند» أنه في معظم الدول الغربية في أوربا كان التورط أو التدخل في الشؤون الخارجية تقليدا راسخا. قد يكون العامة من الناس غير مطلعين، وغير مهتمين في مسائل سياسية خارجية محددة. لكن هناك استعدادا تاما من قبل العامة من الناس لقبول المغامرات والالتزامات السياسية الخارجية. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن مثل هذا التقليد لا يزال في طور النمو والتكوين (Almond, 1962: 69). بالإضافة إلى ذلك فإنه في الحالات والأوضاع العادية لا يعطي الرأي العام الأمريكي اهتماما يذكر لمسائل السياسة الخارجية لبعدها عن نشاطاته الرئيسية اليومية وقلة تأثيرها على هذه النشاطات. أخيرا فإن تشعب العلاقات الدولية، والسرّية التي تحاط بها، تُوجد صعوبة في فهم التوجه الحقيقي للسياسة الخارجية. وبسبب هذه السمة الهامة للسياسة الخارجية فإن العامة من الشعب الأمريكي ليس لهم من خيار سوى الموافقة على مبادرات وسياسات الحكومة في المجال الخارجي (Kotzenback, 1973: 4).

لقد أعطى صنّاع القرار الأمريكي ما يلزم من اهتمام للرأي العام الأمريكي خصوصا في مجال السياسة الخارجية. فرغم إدراكهم للسمات السابقة للرأي العام الأمريكي فإنهم يدركون في نفس الوقت قوته الدستورية وأهميته وفاعليته خصوصا حينما تتم تعبئته (بتعليمه وتنظيمه) ومن ثم تحريكه. لذا فقد اعتاد صنّاع القرار الأمريكي ـ في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ـ الحصول على «النور الأخضر» من الرأي العام قبل اتخاذ أي قرار هام في مجال السياسة الخارجية (Ebenstein, 1975: 193).

دور الرأي العام الأمريكي

يستمد الرأي العام دوره وأهميته من مكانته في دستور الدولة، سواء كان هذا الدستور مكتوبا أو غير مكتوب. والدستور الأمريكي يمثل المصدر الأصلي والقوة الدائمة للرأي العام الأمريكي. فالتعديل الأول في الدستور الأمريكي يطلب من الكونجرس، بصفته السلطة الشرعية المسؤولة عن إقرار القوانين العامة، بأن لا يتخذ أي قرار من شأنه أن يحدّ من حرية الكلام أو الصحافة في المجتمع، أو يحرم المواطن من حق التجّمع السلمي، أو حق مطالبة الحكومة بالانصاف من مظلمة حلت به كفرد أو جماعة (Cullop, 1969: 113). لذا يعطي الدستور الأمريكي المواطن الأمريكي حق التعبير عن الرأي تجاه كل ما يمس مصلحته الخاصة أو مصلحة الأمة، وحق اختيار القناة التي من خلالها يمارس الشعب هذا الحق. وبسبب هذه القوة الدستورية، والحق الأصلي للمواطن الأمريكي في التعبير عن الرأي، أصبح للرأي العام الأمريكي تأثير ملموس في السياسة الأمريكية، سواء الداخلية أو الخارجية، خصوصا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ومما زاد من فعالية الرأي العام وتأثيره، بالإضافة إلى الضمانات الدستورية، نظام فصل السلطات السائد في المجتمع الأمريكي، وما يوجده هذا النظام من ضمانات ومبادىء تكفل حق الممارسة، مثل مبدأ «السلطة تحد السلطة» ومبدأ «التدقيق والموازنة». فجاءت هذه النظم والمبادىء لتوفر

المناخ الديمقراطي الملائم لنمو الرأي العام وتأثيره. فالضمانات الدستورية ستكون فعاليتها محدودة ما لم تعزز بضمانات «مؤسسية» تحمي الحق الدستوري عند ممارسته.

ولقد أبرز العديد من المسؤولين والكتاب الأمريكيين، أهمية دور الرأي العام في السياسات الأمريكية المعاصرة. ففي خطاب ألقاه «دين رسك» وزير الخارجية الأمريكي السابق في جمعية العلوم السياسية الأمريكية قال فيه «إن الحقيقة التي لا بد من الأخذ بها هي أن الشعب الأمريكي هو الذي يحدد وجهة السياسة الخارجية الأمريكية بعيدة المدى» (D. S Bulletin, 1965: 506) أما «ميركل» فقد توصل في دراسته عن تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية المعاصرة يصنعها أربعة فروع رئيسية في الحكومة هي: البيت الأبيض، الكونجرس، وزارتا الخارجية والدفاع. إلا أن تأثير وفعالية هذه السياسة يعتمد في النهاية على دعم الرأي العام لها، لذا فكل فرع من فروع الحكومة ذات الصلة بصنع السياسة، يكرس جهدا لا بأس به لتحليل وتعليم الرأي العام الأمريكي (Merkel, 1949: 22-23). في حين يذهب باحث أمريكي آخر إلى القول بأن الشعب الأمريكي هو الذي يدفع نحو، أو يحول دون اتخاذ قرار ما في السياسة الخارجية الأمريكية (Kriesber, 1949: 49).

ولقد كرس عدد من الباحثين الأمريكيين جهودهم العلمية لفحص تأثير الرأي العام الأمريكي على السياسة الخارجية الأمريكية، ووجد معظمهم أن الرأي العام الأمريكي يسهم بشكل غير مباشر في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية. «جوزيف جونز»، مثلا، في تحليله لتطورات «مشروع مارشال» عام ١٩٤٧ م وجد أن تبنى هذا المشروع كان نتيجة لتراكم الضغط الشعبي المؤيد للمشروع. وكان هذا التأييد الشعبي تجسيدا للتفاعل في الفكر والإحساس بين قادة الأمة الأمريكية وعامة الشعب الأمريكي (Jones, 1955: 226). أما «برودر» فقد وجد في دراسته عن أصول العلاقات الدبلوماسية الأمريكية ـ السوفيتية أن من الاعتبارات الأساسية التي دفعت الرئيس الأمريكي «روزفلت» للتقارب مع القيادة السوفيتية كان إدراكه بأن الرأي العام الأمريكي مؤيد لهذا التقارب، ولاستئناف العلاقات مع روسيا. «لقد كان الرئيس روزفلت حساسا جدا للرأي العام، وخلال فترة رئاسته للولايات المتحدة، نادرا ما أقدم على خطوة سياسية أو دبلوماسية قبل أن يتأكد من أن غالبية الشعب الأمريكي يتعاطف معها» (Browder, 1953: 119). في حين يصل «ستيل» في تحليله للعلاقات الأمريكية ـ الصينية إلى أن تردد «الكونجرس» الأمريكي في موضوع التقارب مع الصين الشعبية والاعتراف بالحكم الشيوعي فيها يرجع في الأساس إلى استجابة الكونجرس للضغوط العامة المناهضة للتقارب مع الصين الشعبية والاعتراف بها، والتي جاءت في الدرجة الأولى من «لجنة المليون» وحلفائها، ومن تنظيمات اليمين الأمريكي المتطرف (Steel, 1966, 219). وأخيرا فإن أقرب مثال لتوضيح تأثير الرأي العام الامريكي على السياسة الخارجية الامريكية يتمثل في تطور الموقف الامريكي الرسمي تجاه الحرب الفيتنامية. فرغم أن المراحل الأخيرة لهذه الحرب شهدت زعيما أمريكا قويا هو «ريتشارد نيكسون» ومستشارا قويا للأمن القومي هو «هنري كيسنجر» إلا أن قوة كل من «نيكسون» و «كيسنجر» وخبرتهما في السياسة الخارجية لم تساعد «البيت الأبيض» أمام ضغوط الرأي العام الأمريكي المناهضة للحرب الفيتنامية. هذه الضغوط التي أرغمت القيادة الأمريكية على الانسحاب من «فيتنام»

بعد حرب مذلة وصفها المؤرخون بأنها أكبر كارثة حلت بالولايات المتحدة الأمريكية منذ حربها الأهلية (فضة، ١٩٨٣ : ١٥١).

طبيعة الرأي العام الأمريكي

يمكن ان نحدد طبيعة الرأي العام الأمريكي من خلال تحديدنا لمصادره وقنواته. فهذه المصادر والقنوات بالإضافة إلى أنها تحدد لنا كيفية التفاعل بين الرأي العام ورأي الحكومة في مجال صنع السياسة الخارجية فإنها توضح لنا ايضا طبيعة الرأي العام الأمريكي وسماته الأساسية.

إن أول ما يلفت الانتباه في مصادر الرأي العام الأمريكي هو دور الأقارب والأصدقاء والزملاء في تشكيل انطباع المسؤول الأمريكي عن الرأي العام. فمعرفة آراء هؤلاء تعتبر مؤشرا للاتجاه العام تجاه قضية خارجية معينة. في دراسة قام بها «بيرنارد كوهين» عن «تأثير العامة على السياسة الخارجية الأمريكية» وجد أن ثلث إجابات المسؤولين عن السياسة الخارجية تشير إلى الأقارب والأصدقاء كمصادر للرأي العام تجاه القضايا الخارجية (Cohen, 1973:80). فهؤلاء الأقارب والأصدقاء بالإضافة إلى أنهم يعبرون عن مواقفهم الذاتية فإنهم ينقلون انطباعات الآخرين واتجاهاتهم. كذلك فإن الزملاء في العمل والذين لا يعملون في القطاع المعنى بالدراسة يشكلون مصدرا للرأي العام. ولتوضيح ذلك يمكن اعتبار رأي موظفي قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الأمريكية، تجاه السياسة الخارجية الأمريكية في أمريكا اللاتينية، مؤشراً للرأي العام، حيث أن الموظف الذي يعمل في قسم الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، حينما يتحدث عن السياسة الأمريكية في أمريكا اللاتينية ـ والتي هي خارج نطاق مسؤولياته ـ فإنه يتحدث عنها كمواطن لا كمسؤول رسمي. وقد يكون لرأي الأقارب، والأصدقاء، والزملاء دور أكثر مما توصلت إليه دراسة الباحث الأمريكي، وذلك بسبب اتصالهم المباشر والمستمر بالمسؤولين، وبسبب التأثير الاجتماعي الذي يتركونه لدى المسؤول بحكم القرابة، أو الصداقة، أو الزمالة.

وبالإضافة إلى فئة الأقارب والأصدقاء فإن «الوجهاء» في المجتمع الأمريكي و«الخبراء» في الشؤون الدولية والذين يعملون خارج الحكومة كثيرا ما ينظر إليهم كعينة للرأي العام. ونعني بالوجهاء رؤساء الجمهورية السابقين مثل نيكسون، فورد، وكارتر، وغيرهم من المسؤولين البارزين. كذلك الأشخاص من ذوى النفوذ الخاص سواء استمدوا هذا النفوذ من وضعهم المالي كما هو الحال في عائلة «روكفلر» أو من خبرتهم المميزة في العمل الدبلوماسي مثل «كينان» و«كيسنجر» (هيكل، ١٩٨٥ : ٣٨٥). فالحكومة الأمريكية كثيرا ما تلجأ إلى هؤلاء الوجهاء لمعرفة آرائهم تجاه قضية معينة، حيث أن رأيهم يعتبر مؤشرا لاتجاهات النخبة في المجتمع، وهو رأي موضوعي مستمد من خبرة ودراية في الشؤون الدولية.

أما الخبراء فيستعان بهم لمعرفة الرأي غير الحكومي تجاه مسألة قائمة. والخبراء لديهم معرفة واسعة في دولة معينة أو مشكلة محددة. ويتصدر أساتذة الجامعات هذه الفئة. ولكي تكون آراؤهم أقرب

للموضوعية فإنهم يزودون بخلفية عن المشكلة المعنية كما تراها الجهات الرسمية. يقول مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية «إن الخبراء في الشؤون الدولية مجموعة كبيرة في الأوساط الأكاديمية، ونحن على اتصال دائم وقوي معهم» (Cohen 1973: 82).

وتقوم المؤسسات السياسية غير الحكومية الأمريكية بدور المعبر والممثل لرأي الفئات الخاصة والعامة في المجتمع الأمريكي. ونعني «بالمؤسسات» التنظيمات المستمرة في المجتمع الأمريكي مثل جماعات المصالح، والصحافة. فجماعات المصالح لها تأثير في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية. وهي تختلف في طبيعتها وتأثيرها. فقد تكون جماعات نقابية، أو جماعات اقتصادية، أو جماعات عرقية. لكن على اختلافها لها اتصال مستمر مع الحكومة الأمريكية لحماية مصالحها الداخلية والخارجية. وهي وان كانت تمثل مصالح فئات أو جماعات محدودة إلا أنها جماعات هامة، وذات ثقل سياسي في المجتمع الأمريكي (Milbrath, 1967: 231).

فجماعات المصالح النقابية مثل اتحادات العمال، تمثل شريحة كبيرة في المجتمع الأمريكي، نظرا لأهمية القطاع الصناعي والزراعي. وهذه الشريحة تهتم بآثار السياسة الخارجية الأمريكية على مصالحها. على سبيل المثال: قاوم عمال مصانع السيارات الأمريكية فكرة تخفيض الرسوم الجمركية على السيارات اليابانية لتوفير مناخ أكثر ملاءمة للمنافسة والتجارة الدولية حيث أن مثل هذا التخفيض يعني زيادة تدفق السيارات اليابانية في السوق الأمريكية، ومن ثم الحد من الانتاج الامريكي للسيارات، وما يترتب على ذلك من تقليص القوى العاملة. كما ندد مزارعو القمح الأمريكي بإجراء الرئيس الأمريكي السابق «كارتر» ضد الاتحاد السوفيتي، والذي تضمن حظر بيع القمح إليه لتدخله السافر في أفغانستان، حيث ان هذا الحظر ألحق ضررا بالمزارع الأمريكي لا يقل عن الضرر الذي ألحقه بالاتحاد السوفيتي.

أما الجماعات العرقية فكثيرا ما تكون نقطة اتصال للتعرف على الانطباع العام، خصوصا انطباع جماعة عرقية معينة، عن قرار معين يمس مصالحها العرقية. والجماعات العرقية القوية والمؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية هي الجماعات اليهودية والبولندية وجماعة السود. ومن بين هذه الجماعات تعتبر التنظيمات اليهودية (الصهيونية) الأقوى والأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية الأمريكية. لقد وصف مسؤول حكومي سابق عمل في البنتاغون، مدى عمق وقوة التأثير اليهودي على جهازه، وعلى القرارات التي يتخذها حيث قال «علينا أن ندرك أن الإسرائيليين يعملون في البنتاغون بطريقة احترافية جدا وحضور كلّي، ولديهم رجالهم الذين يعرفون جيدا نظامنا، وأنشأوا لهم صداقات على كل المستويات من أعلى إلى أسفل» (فندلي: ١٩٨٥: ٢٣٧). أخيرا فإن جماعات المصالح الاقتصادية خصوصا الشركات المتعددة الجنسية والمنتجة للنفط، والتكنولوجيا، والأسلحة الحربية تعطي اهتماما خاصا للسياسة الخارجية الأمريكية، لما لهذه السياسة من آثار مختلفة على مستقبلها الاقتصادي ووجودها الدولي.

أما الإعلام الأمريكي فهو في الواقع يمثل سلطة رابعة في المجتمع الأمريكي. ونقصد بالإعلام

وسائل التعبير المختلفة من صحافة، وإذاعة، وتلفاز. ويقوم الإعلام بأدوار مختلفة كقناة وصل بين الرأي العام الأمريكي والسياسة الخارجية الأمريكية. فهو يقوم بدور الموجّه للرأي العام، نظرا لاعتماد كثير من الأمريكيين على الوسائل الإعلامية لتفسير الأحداث الدولية وتحليل آثارها على المصلحة القومية الأمريكية. وقد يقوم الإعلام بدور المؤشر للرأي العام من خلال عرضه لانطباعات المواطنين خصوصا النخبة منهم عن موقف رسمي للحكومة الأمريكية. أخيرا قد يقوم الإعلام بدور المدافع عن الرأي العام نظرا لوضعه المستقل والمميز عن السلطات الحكومية، وقدرته على تحمل المسؤولية، وعلى طرح الأفكار بأمانة وموضوعية وفقا لما يخدم المصلحة القومية (Graber, 1980: 252).

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره من مصادر وقنوات لتأثير الرأي العام الأمريكي على السياسة الخارجية الأمريكية، هناك قنوات أو مصادر أخرى، وإن كانت أقل أهمية من المصادر أو القنوات السابقة إلا أنه لا يمكن تجاهل تأثيرها خصوصا في أوقات الانتخابات والأزمات الخارجية. ومن بين تلك المصادر: الرسائل، والاستفتاء، والمظاهرات.

فالرسائل سواء أرسلت مباشرة للحكومة أو عن طريق الكونجرس تعد من أوسع قنوات الاتصال، وأكثرها شعبية في المجتمع الأمريكي. إلا أن الأهمية التي تعطى لهذه الرسائل ليست في مستوى واحد. فالرسائل التي تأتي من شخصيات هامة في المجتمع مثل الوجهاء أو الخبراء في الشؤون الدولية تحظى باهتمام خاص من قبل المسؤولين في الخارجية، وكثيرا ما تعتبر مؤشرا موضوعيا للرأي غير الحكومي.

أما الاستفتاء فيعتبر من أهم الوسائل لرصد وتقييم الرأي العام لعدد كبير من المواطنين تجاه قضايا مختلفة. ولقد برز في الآونة الأخيرة وبشكل ملحوظ دور الاستفتاء في السياسة الأمريكية، حيث أنشيء عدد من المراكز للتعرف على اتجاهات الرأي العام من خلال الاستفتاءات العامة، مثل المعهد الأمريكي للرأي العام، والذي أسسّه الدكتور «جورج غالوب» و«استبيان روبر». وتوجد اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ألف جهة رسمية وغير رسمية مهتمة بالتعرف على اتجاهات الرأي العام من خلال الاستبيانات المختلفة (Ebenstein, 1975: 195). إلا أنه رغم هذا الاهتمام العام بالاستبيان فإن تأثيره الفعلي في السياسة الخارجية الأمريكية محدود. ففي دراسة «كوهين» اتضح أن ٢٠٪ فقط من المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية ينظرون للاستفتاء كمصدر للرأي العام (Cohen, 1973: 123).

أخيراً تعتبر المظاهرات في رأي كل من الأكاديميين والمسؤولين الأمريكيين من أقل مصادر الرأي العام تأثيراً في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية. لكن هذه القاعدة أو الاتجاه العام لا يخلو من استثناء من وقت لآخر. ففي المراحل الأخيرة للحرب الفيتنامية، وكما لاحظ كاتب هذه الدراسة، كان للمظاهرات ـ خصوصا الطلابية منها ـ أثر كبير على إرغام الحكومة الأمريكية للحدّ من تورطها في الحرب الفيتنامية، ومن ثمّ الانسحاب منها.

رأي « عام » أم رأي « نخبة » ؟

لقد استعرضنا فيما سبق مصادر وقنوات عديدة للرأي العام الأمريكي . وفي هذا الجزء من هذه الدراسة سوف نلقي الضوء على أي من المصادر والقنوات السابقة تحظى باهتمام صنّاع السياسة الأمريكية، وتؤثر في تحديد وجهة القرار الأمريكي .

تجمع العديد من أدبيات الرأي العام الأمريكي، ويرى العديد من المسؤولين الأمريكيين من ذوى الصلة بصناعة القرار السياسي الخارجي، أن الرأي العام الأمريكي ينحصر برأي «النخبة» أو «الصفوة» في المجتمع الأمريكي . والنخبة أو الصفوة مفهوم يشير إلى الوجهاء في المجتمع، سواء استمدوا هذا الجاه من ثروة، أو زعامة لجماعة، أو خبرة، أو شهرة في الإعلام . فهذه الفئة في المجتمع الأمريكي هي التي تؤثر حقا في وجهة القرار الحكومي الأمريكي، وهي التي يعتبرها صنّاع القرار في المجتمع الأمريكي ممثلة للرأي غير الحكومي ونعني به الرأي العام . يقول موظف بارز في الخارجية الأمريكية «لقد جئت إلى عملي هذا باعتقاد أن الرأي العام يعني في الحقيقة رأي النخبة المميزة . ولقد أكدت تجربتي في العمل هذا الاعتقاد . أن صنّاع السياسة في هذا الجهاز الحكومي (الخارجية) يستمعون إلى الشخصيات الهامة مثل «مكلوى» و «أتشيسون» و «روكفلر» . . . ان وزير الخارجية كثيراً ما يستدعي إحدى هذه الشخصيات ويزودها بملف يحتوى على معلومات عن قضية معينة ثم يطلب منها إبداء الرأي» (Cohen, 1973: 85) .

لقد انفرد «جيمس روزينو» دون غيره من الكتاب الأمريكيين في توضيح الصفة «النخبوية» في تأثير الرأي العام الأمريكي على السياسة الخارجية الأمريكية . ففي دراسته عن «القيادة القومية والسياسة الخارجية» توصل إلى استنتاج مفاده أن القيادات القومية (النخبة) في المجتمع الأمريكي لهم سلطة غير رسمية لا يملكها المواطن العادي الأمريكي، ولا تستطيع الحكومة الأمريكية تجاهلها، وهذه السلطة تمّكن النخبة من منع أو دفع سياسات الحكومة المختلفة، ومنها السياسة الخارجية (Rosenau, 1963: 17) . ولقد حاول «روزينو» أن يبر ر «نخبوية» الرأي العام الأمريكي وشرعية وموضوعية هذه الصفة له .

يرى «روزينو» أن العامة من الشعب الأمريكي تنقصهم المعرفة الدقيقة والاهتمام الجاد في الشؤون الدولية بصفة عامة، وفي المشاكل الدولية بصفة خاصة . على سبيل المثال لا الحصر، كانت نتيجة استبيان أعد عام ١٩٦٤م أن ٢٥٪ من الأمريكيين غير مدركين أن الصين الشعبية تحكمها حكومة شيوعية، ونسبة مشابهة كانت غير عارفة بالتورط الأمريكي في فيتنام (Jensen, 1982: 140). وحيث أن المواطن العادي تنقصه المعرفة والاهتمام والقدرة على المبادرة في الشؤون الدولية فهو إذن لا يملك الرأي البنّاء والمفيد . إن رأي المواطن العادي حول القضايا الدولية كثيرا ما يكون رأيا عاطفيا، تغلب عليه صفة المزاج، ويتسم بالسطحية والتطرف . وحيث أن هذه هي صفات رأي العامة من المواطنين يبقى الرأي المفيد والبنّاء هو رأي النخبة (Rosenau,1961: 35) . خلاصة القول أن هناك

اعتقاداً مسيطراً في الوسط الأكاديمي والوسط الحكومي مفاده أن الرأي العام الأمريكي يعني رأي النخبة أو الصفوة في المجتمع وليس رأي العامة من المواطنين.

الخـاتمـة

بعـد هذا الاستعـراض التحليـلي لتأثير الرأي العام الأمريكي على السياسة الخارجية الأمريكية يمكن أن نلخص الاستنتـاجـات التي توصلت إليهـا هذه الدراسة، وأثر هذه الاستنتاجات على موقف العرب من الرأي العام الأمريكي بالنقاط التالية:

١ ـ ان للرأي العـام الأمـريكي دوراً غير مبـاشر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وأن هذا الدور اختلف في طبيعتـه من مرحلة لأخـرى من مراحـل تطـور الـولايات المتحدة الأمريكية. إلا أنه برز بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، بعد ما وسعت الولايات المتحدة الأمريكية من نشاطاتها التدخلية ذات التأثير المباشر على المواطن الأمريكي.
٢ ـ ان الرأي العام الأمريكي يعبّر عن نفسه من خلال قنوات ووسائل عديدة ومختلفة، تبدأ بالأقارب والأصـدقـاء، وتنتهي بالاستفتـاء والمظاهرات. وان من بين هذه الوسائل والقنوات تحتل «النخبة» مكان الصدارة من حيث الأهمية والتأثير.
٣ ـ ان صفة «العمومية» للرأي العام الأمريكي صفة شكلية وليست حقيقية. ذلك أن الرأي العام في الولايات المتحدة هو رأي قلة تتمثل «بالنخبة» أو «الصفوة» في المجتمع الأمريكي.

أما أثر هذه الاستنتاجات على موقف العرب من الرأي العام الأمريكي فيتمثل بالدعوة لتصحيح مفهومنا عن قوة وأهمية، كثيرا ما اعتمدنا عليها، وتطلعنا لها، لإنصافنا من الحكومة الأمريكية، وهي قوة الـرأي العـام الأمـريكي، كمؤثر مستقل في السياسة الخارجية الأمريكية. لقد اتضح لنا من خلال هذه الـدراسـة واستنتـاجاتها أن الرأي العام الأمريكي يعني في حقيقة الأمر رأي النخبة أو الصفوة في المجتمع الأمريكي، وليس برأي العامة، وأن هذه النخبة أو الصفوة تتمثل في وجهاء المجتمع الأمريكي.

لذا فان البداية السليمة للدخول إلى الرأي غير الحكومي في المجتمع الأمريكي تتطلب الوصول إلى النخبـة الأمـريكيـة أينـما وجدت في السياسة، والمال، والصحافة، والجامعات. والوصول إلى هذه النخبـة لا يتم عن طريق استخـدام الـوسـائـل العـامـة من صحـافـة وإذاعـة ونشرات إعلامية توزعها السفارات العربية، وإنما يتم من خلال اتصالات شخصية مبرمجة ومكثفة ومستمرة، تعكس رغبة جادة وصادقة للوصول إلى النخبة الأمريكية، لإبلاغها رسالة عربية تتضمن شرح المواقف العربية بأسلوب موضـوعي يبرز المصـالـح العـربيـة ـ الأمـريكيـة المشتركة بالحقائق والأرقام، ويظهر الضرر الذي لحق وسيلحق بالسمعة والقيم الأمريكية نتيجة لتجاهل المجتمع الأمريكي للقضايا والحقوق العربية.

المراجع العربية

بدوي ، أحمد زكي — **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** . لبنان : مكتبة لبنان ، ١٩٧٨ .

فضه ، محمد إبراهيم — «استراتيجية الاحتواء في حرب فيتنام في الفكر السياسي الأمريكي» . **مجلة دراسات** ، عمّان ـ الجامعة الأردنية ، المجلد العاشر ، عدد (١) ، حزيران ، ١٩٨٣ .

فندلي ، بول — **مَنْ يجرؤ على الكلام** ، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٥ .

هيكل ، محمد حسنين — **زيارة جديدة للتاريخ** ، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٥ .

المراجع الاجنبية

Almond, Gabriel A., — **The American People and Foreign Policy.** Praeger, New York: 1962.

Browder, Robert P., — **The Origins of Soviet-American Diplomacy.** Princeton University Press, Princeton: 1953.

Cohen, Bernard c., — **The Public's Impact on Foreign Policy.** Brown and Company, Boston: 1973.

Cullop, Floyd G., — **The Constitution of the United States.** New American Library, New York: 1969.

Deconde, Alexander, — **A History of American Foreign Policy.**Charles Scribner's Sons, New York: 1971.

Department of State-Bulletin No. 1370. September 27, 1965.

Ebenstein, W. and D. Mann, — **American Democracy in World Perspective.** Harper and Row, Publisher, New York: 1975.

Gallup, George H., — **The Gallup International Public Opinion Polls.**Random House, New York: 1976.

Gilpin, Rober, — **U.S.Power and the Multinational Corporation: The Political Economy of Foreign Direct Investment,**Basic Books Inc., Publisher, New York: 1975.

Gerber, Doris A. — **Mass Media and American Politics.** Congressional Quarterly Press. Washington, D.C.: 1980.

Holsti, K.J. — **International Politics: A Framework for Analysis.** Prentice-Hall, Inc., New Jersey: 1972.

Hughes, Barry B., — **The Domestic Context of American Foreign Policy.** W.H.Freman, San Francisco: 1978.

Jensen, Lloyd. — **Explaining Foreign Policy.** Englewood, Cliffs Prentice-Hall Inc., New Jersey, 1982.

Jones, Joseph M., — **The Fifteen Weeks (February 21-June 5, 1947).** the Viking Press, New York: 1955.

Katzenback, Nicholas B. — "Foreign Policy, Public Opinion, And Secrecy" **Foreign Affairs,** October, 1973. Vol. 52, No.l. pp.l-19.

Kennan, George F., **American Diplomacy 1900-1950.** The University of Chicago press, Chicago: 1951.

Key, U.O., **Public Opinion and American Democracy.** Knoph, New York: 1961.

Lerner, Daniel, **The Passing of Traditional Society.** The Free Press, New York: 1958.

Magdoff, Harry, **The Age of Imperialism: The Economics of U.S.Foreign Policy.** Modern Reader, New York, 1969.

Merkel, Lester, **Public Opinion and Foreign Policy.** Harper and Brothers, New York: 1949.

Milbrath, Lester W. "Interest Groups and Foreign Policy" in James Rosenau **Domestic Sources of Foreign Policy.**The Free Press., New York: 1967.

Padover, Saud K., "U.S. Foreign Policy and Public Opinion" **Head Line Series** No. 127 (January-February) 1981.

Rosenau, James N, - **National Leadership and Foreign Policy : A Case in the Mobilization of Public Support.** Princeton University Press, Princeton: 1963.

-Public Opinion and Foreign Policy. Random House, New York: 1961.

Spanier, John. **American Foreign Policy Since World War II.** Praeger Publisher, New York: 1974.

Steel, A.J. **The American People and China.** Mc-Graw-Hill Book Company, New York: 1966.

Webster's Third New Inter national Dictionary(Unobridges)Mass. G and C. Merriam co., 1976.